للتشاور وإقرار الأولويات التشريعية بشكلها النهائي

جوهر يدعو النواب لاجتماع تنسيقي الأحد المقبل

حسن جوهر

دعا النائب الدكتور حسن جوهر النواب لحضور اجتماع عام الأحد المقبل للتشاور وإقرار الأولويات التشريعية بشكلها النهائي لدور الانعقاد المقبل.

وقال جوهر «استكمالاً للاستعداد لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الحالي بشأن ترتيب أولويات الخارطة التشريعية، وعلى ضوء قائمة الأولويات التي ساهمِ في تقديمها الزملاء أعضاء مجلس الأمة، وحرصاً على تفعيل العمل الجماعي للمرحلة القادمة، يسرنا دعوتكم لحضور الاجتماع العام للزملاء النواب، وبحضور رئيس مجلس الأمة، وذلك يوم الأحد الموافق 15 أكتوبر الجاري في تمام الساعة 12:30 بعد الظهر بقاعة اجتماعات الرئيس للتشاور وإقرار الأولويات التشريعية بشكلها النهائي، تمهيداً لعرضها على اللجنة الوزارية التنسيقية واعتمادها كخريطة طريق للتعاون النيابي–الحكومي لدور الانعقاد المقبل.

أكد أنه تم أخذ آراء مؤسسات المجتمع المدني ومجلس الأمة والحكومة والأكاديميين المختصين

المطر : قانون تطوير التعليم في مراحله النهائية ..وهناك ملاحظات جذرية على «تنظيم الإعلام»

الطالب الذي يلتحق بجامعة الكويت يصطدم بعدم وجود تسجيل كاف

حمد المطر

أكد رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد النائب د. حمد المطر أن قانون تطوير التعليم في مراحله النهائية، مضيفاً إن تعديلات قانون تنظيم الإعلام لن يمر من دون الأخذ بالملاحظات كافة المقدمة عليه.

وقال المطر خلال مع برنامج نبض اللجان الذي يذاع على تلفزيون المجلس، إن العمل على سن قانون لتطوير التعليم كان هدفه من رئاسته اللجنة التعليمية مبيناً أنه خلال ثلاثة أسابيع ستتم مناقشة مسودة القانون، والتي تتضمن أحد عشر مشروعا أو مبادرة، وهو نتاج عمل استمر أكثر من عامين ونصف العام.

وأكد أنه تم آخذ آراء مؤسسات المجتمع المدني ومجلس الأمة والحكومة والأكاديميين المختصين في الشأن التربوي ونتج عنه تشكيل فريق وهو الفريق نفسه الذي استعانت به الحكومة بقيادة الأستاذ الدكتور طارق الدويسان.

وأوضح المطر أنه نتج عن ذلك 300 ساعة عمل في ورشة العمل واستمر الفريق في العمل حتى خلال فترة كورونا عن طريق الأونلاين وتوصل إلى هذا القانون الذي تمت مناقشته مع وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي وتم الاتفاق على برنامج زمني للانتهاء منه.

ولفت إلى أن الوضع الذي اختارته الوزارة أنه سيكون هناك امتحان للقدرات، وهو الامتحان ذاته الذي يخضع له الجميع سواء بعثة داخلية أو خارجية أو جامعة الكويت او هيئة "التطبيقي" وهذا الوضع من حيث المبدأ يضمن العدالة لكن في الوقت نفسه ليس هناك استعداد لوجستي.

وأوضح أن الطالب الذي يلتحق بجامعة الكويت يصطدم بعدم وجود تسجيل كاف، مضيفاً إن هناك أربعين ألف طالب وطالبة من المحتمل أن يكون لهم امتحان.

وتساءل هل الوزارة مستعدة لتوفير أربعة اختبارات مع ضرورة أن يكون لكل طالب أربع محاولات في الطب والهندسة والتخصصات المعتمدة على نتائج هذا الاختبار، مبيناً أنه لا توجد ضرورة لعمل هذا الاختبار الوطني إن لم يكن هناك استعداد.

وأكد أن الاختبارات الحالية في الكليات مثل كلية الطب ليست فقط رياضيات، وأنه اقترح عقد امتحان ثان للكيمياء أو الأحياء.

وشدد على ضرورة أن يختار الطالب خريج القسم العلمي والمتقدم للاختبار، بين الرياضيات والكيمياء وأيضا الأحياء لأن هذه تخصصات طبية، وفيما يخص اختبار اللغة الانجليزية إما أن يقدم الطالب نتيجة اختبار التوفل أو الآيلتس. ورأى المطر أن الوضع السابق به ظلم وخارج العدالة أو المساواة، والوضع الحالي قد يكون أفضل بشرط الاستعداد له من حيث الدعم اللوجستي وضمان توفير اختبار لأكثر من 40 ألف طالب وطالبة وليس لمرة واحدة فقط بل 3 أو4 مرات لأنه سيكون هناك إعادة للاختبار لأن مستقبل الطالب يعتمد على نتاج اختبار القدرات.

وبين أن تصور اللجنة التعليمية في تطوير التعليم واختبار القدرات، أن يكون الاختبار الوطني شاملا مثل الذي يقام في دول مثل السعودية وأمريكا وبريطانيا.

وأضاف إن الوزارة ارتأت لكي يتحقق المزيد من الشفافية والعدالة والمساواة وتحديدا في كليات الطب ومع تضخم الدرجات في المدارس الخاصة، أن هذا هو الحل، على أن يكونوا على استعداد تام لهذا الأمر ووضع الخيارات أمام الطلبة.

من جهة أخرى، قال المطر إن اللجنة التعليمية ناقشت قانون الإعلام وكانت هناك ملاحظات جذرية على القانون، مضيفا إن هذا القانون لن يمر إلا بتعديل تلك الملاحظات.

وأشار إلى أنه تم الاتفاق مع الحكومة ممثلة بوزير الإعلام على العمل على تلافي تلك الملاحظات وسيصل القانون بعد التعديلات النيابية إلى اللجنة يوم 19 أكتوبر الجاري، وفي يوم 24 أكتوبر ستتم مناقشته في اللجنة.

وأعلن عن ندوة ستقام في 22 أكتوبر الجاري تنظمها اللجنة التعليمية بحضور المختصين في قانون الإعلام من كلية الإعلام وكلية القانون والحقوق في جامعة الكويت وكذلك رؤساء تحرير الصحف وجمعية الصحفيين والنقابيين والمهتمين والمختصين لكي يكون هناك حوار وطني والانتهاء من هذا القانون.

ورأى أن الشيء الإيجابي في قانون الإعلام أنه وحد قانوني المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر، مبينا أن وزارة الإعلام ممثلة بالوزير دعت إلى اجتماع عام أو حوار ودعوة الجميع

واكد أنه من الضروري أن يكون هناك سقف كبير جدا للتعبير عن الرأي والحريات بشرط عدم التعدي على خصوصيات المواطنين وحقوق الآخرين.

وأوضح أن رئيس واعضاء اللجنة التعليمية ارتأوا أن يكون هناك حوار مغلق مع المختصين لمناقشة بنود القانون ومنها الرسوم المبالغ فيها وضرورة أن يكون القانون قصيرا ومعلوماته دقيقة، فيما يذهب الشرح والتفصيل إلى اللائحة التنفيذية.

وأشار إلى الاجتماع المشترك الذي عقدته اللجنة التعليمية مع لجنة الموارد البشرية لمناقشة موضوع الجمع بين الوظيفة والدراسة، مبينا أن اللجنة التعليمية طلبت أن يكون لها دور فيه ، لأن الموضوع له شق تعليمي.

وأكد أن رفض طلب المواطن الذي يريد الجمع بين الوظيفة والدراسة وإكمال دراسته بحجة أنه موظف أمر مرفوض من قبل اللجنة التعليمية، معربا عن الأسف بأن الكويت هي الدولة الوحيدة التي تمنع المواطن من إكمال دراسته لأنه موظف.

وشدد على ضرورة ضبط موضوع الحصول على شهادة من أي مكان وفقا للشروط والضوابط من أجل ضبط جودة التعليم وذلك عن طريق المعادلة ووضع شروط خاصة بالجامعات التي يدرس بها وأن تكون تلك الجامعات معترفا بها إضافة الى التوسع في الإجازات الدراسية وبمعاش كامل من دون خصم البدلات أو استقطاع أي شيء من الموظف.

واعتبر أن حجة الحكومة هي أنه كيف يأخذ الموظف إجازة دراسية وهو على رأس عمله فإذا كانت الحجة ميزانية فلا توجد ميزانية أمام التعليم، مؤكداً أن الاستثمار في العنصر البشري هو الذي سينقذ الكويت لأنها بحاجة إلى عقول متعلمة.

الوضع السابق به ظلم وخارج العدالة أما الحالي قد يكون أفضل بشرط الاستعداد له

وأكد أهمية منح كل مواطن لديه حلم، الحق في إكمال دراسته لكي يتم ضبط جودة التعليم مثلما فعلت المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز بفتح البعثات الداخلية والخارجية على مصراعيها وهذا هو الصواب.

وطالب المطر بوضع شروط وضوابط وفتح الإجازات الدراسية بكامل البدلات لكي يستطيع أي مواطن لديه الطموح والجدية أن يكمل دراسته من دون وضع سقف للعمر على أن يتم تحديد الجامعات التي يلتحق بها ثم يعود ويكمل بناء بلده.

ودعا إلى التوسع في الإجازات الدراسية خصوصا أن عددها بسيط وتمثل 10%، لافتاً إلى أنه في وزارة التربية يبلغ عدد المعلمين 90 ألفا فعندما تمنح الإجازة لـ 200 أو 300 إجازة دراسية فلن يستفيد الجميع منها.

وطالب بوضع شروط للموظف مثل الأقدمية والخبرة وخلافه ومنحه الإجازة الدراسية من دون خصم أي شيء منه.

وشدد على ضرورة الاستثمار في العقول البشرية وفي طموح الشباب وعدم التضييق عليهم ليذهبوا إلى أميركا أو كندا أو بريطانيا وإيطاليا وغيرها، مشيراً إلى أنهم عندما يذهبون إلى تلك الدول بكامل رواتبهم من دون استقطاع شيء منها يكون تحفيزا لهم للحصول على شهاداتهم وهذا سينعكس إيجابيا على الكويت.

واستغرب أن وزارة لديها مجلس أعلى للتعليم ومركز لتطوير التعليم ويتبعان الوزير ذاته والوكيل ذاته، مبينا أن الفكرة في القانون هي نزع مركز تطوير التعليم كجسم وربطه برئاسة مجلس الوزراء ليصبح هو الذي يراقب على الأعمال التنفيذية لتطوير التعليم.

السعدون استقبل سفيرنا لدى تنزانيا

السعدون مستقبلا سفيرنا لدى تنزانيا

استقبل رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون في مكتبه أمس سفير دولة الكويت لدى جمهورية تنزانيا المتحدة مبارك محمد السهيجان.

أكد أن الصحيفة جار إعدادها من عدة محاور

حمدان العازمي : سأستجوب وزير التجارة لسوء استخدام السلطة وتعارض المصالح

حمدان العازمي

أعلن النائب حمدان العازمي عن استجواب وزير التجارة والصناعة محمد العيبان، مؤكداً أنه جار العمل على إعداد صحيفة الاستجواب من عدة محاور تتعلق بتعارض المصالح وسوء استخدام السلطة وتجاوزات مالية وإدارية.

داود معرفي يسأل وزير الشؤون عن الاحتياج الفعلي من أعداد الموظفين الكويتيين داخل الوزارة

داود معرفي

وجه النائب داود معرفي سؤالاً إلى وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الشيخ فراس الصباح، قال في مقدمته، تماشياً مع الدور الفعال الذي تقوم به الحكومة ومجلس الأمة من تشريعات خاصة بتكويت الوظائف، وحرصا على تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين لإيجاد فرص عمل للخريجين وايضا لإيضاح آلية العمل داخل الوزارات لكي تحظى بالشفافية والتوازن الوظيفي.

لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي :

1 – عدد المعينين على بند التعيين والعقود والمكافآت في الوزارة "كويتيين، أبناء كويتيات، غير محددي الجنسية، وافدين" كلاً على حده ؟ وما هو الاحتياج الفعلي من الموظفين داخل الوزارة

2 – الاحتياج الفعلي من أعداد الموظفين الكويتيين داخل الوزارة؟

3 – عدد الخريجين الذي تم تعيينهم خلال عام 2020 حتى 2023؟ وما هي تخصصاتهم؟

4 – هل هناك خطة احتياج سنوية للخريجين الجدد لتعيينهم؟

5 – هل هناك وظائف إشرافية تم الإعلان عنها أو لم يتم الإعلان عنها شاغرة داخل الوزارة؟ إذا كانت الإجابة بنعم. ما هي تلك الوظائف؟

6–عدد المستشارين الكويتيين وغير الكويتيين بمكتب الوزير ومكاتب الوكلاء المساعدين وغيرهم مع ذكر جنسياتهم؟